

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة :

- مهدي رضوان

- غادري نوال

تحت عنوان

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
(1990-2014) في الجزائر
-دراسة قياسية-

لجنة المناقشة:

- د. بن محاد سمير.....جامعة محمد بوضياف المسيلة.....رئيسا
- د. بن دغفل كمال.....جامعة محمد بوضياف المسيلة.....مشرفا و مقرا
- د. بليار أحمدجامعة محمد بوضياف.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

الحمد لله على جزيل عطائه والشكر كله على عظيم
نعمه

والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمد نور القلوب
وضياء الدروب وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

إلى الذي لبس ثوم الشقاء من أجلنا ولم يبخل علينا بكل عزيز
وغالي في سبيل تربيتنا وتعليمنا ، إلى الحبيب الغالي >أبي
<أطال الله في عمره وأدامه فوق رأسنا

إلى من كرمها الله وأعزها ، إلى من كانت الجنة تحت قدمها إلى
الأم العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أحبابي إخوتي كل باسمه : سارة ، عمار ، صلاح أسامة ،
أنس ، يوسف

إلى جميع الأهل والأحباب ، وجميع الأصدقاء والصديقات خاصة
سهيلة ، شيماء ، عيشة

إلى الزميل الوفي الذي قاسمني مشقة هذا العمل >رضوان
مهدي < ، وإلى كل من عجزت صفحتي عن ذكرهم لكن القلب
دائما يذكرهم

إهداء

تحية خاصة بتخللها كل لإحترام لعبد لي :

- نفس حب لي من نفسي، من كان في ضائه لخير كله في قلبه لعبد كله، من تعفني
عونه بينما تجصت لي صد لدمو لدعو للمثابر ، من كانا في سعا تي سعا ته
لحقيقية، لي من شتر لي فلم فعني بكل ثقة على خو لصعا ، ليك بي
لعزير "عبد الكريم".

- لي لتي حملتني هنا بكت من جلي في صمت لي لتي هدتها لعا لتعبد لعمرها ،
فأهدتني لد لعنا ، لي لتي خصما لله بالشكر لرفيع لعز لمنبح، لي لتي يحرثها
لشو لنجاعي، لي لتي يؤقها لحو من فشلي، لي لتي ضمت فتعدت لي بو لنجا
كانت بدانها في الليل لنها سر نجاعي، لي لتي تحمل حلي لكلاما في لوجو ، ليك
يا غلي شي في لوجو ، ليك يا حبيبتي حفظك الله " مي لغالية "

- من يقف ما لي جانبي بنانحه تشبيحاته ذي "فا "

- قطر لند سر لعا ذي "غلي"

- لي من يرشدني بوجصني مز لرجولة من يبعث فيا لسر يدخل لصبحة غلي ذي
" يا " لشمعة لتي تضي حياتي "

- لي ختي لتي لم تلدها مي من كانت لفرشة لتي تترقص على تا بيتنا " جة ذي
فا "

- لي جميع عمامي عماتي خو لي خالاتي جهم بنانهم كل باسمه شخصه.

- لي صد لسعا هي نو لصدقة بعيد عن لوقيل لقا طيبه لأخلا جميل
لمشاعر

" تدير عامر "

- فا بي : جما ، يونس ، شيد ، يوسف ، منير

- لي كل من يعرفني نسيت كر .



تشكر

* شكر لله عز وجل لذ فقني في نجا هذ
لمذكر عانني عليها بالصبر لذ هو مفتا كل
لأعما .

* كما تقد بكل كلما لشكر لعرفا سمى
عيا لإحتر لتقدير لى لأستا لفاضل" بن
نفل كما " صاحب لفضل في توجيهي لذ لم يبخل
عليا بشي ، لذ ساهم بالكثير في نجا هذ لعمل
لمتو ضع، فكا نعم لمشر ، تمنى يجعل لله هذ
لعمل في ميز حسناته.

* كما تقد بالشكر لجزيل لى نيس للجنة لمناقشة
لفاضلة عخانها.

* كما تقد بالشكر لجزيل لى كل لأساتذ لذين
هد نا بيد لمساعد لتأطير طيلة مشو ستننا.

* لى كل من ساعدني من قريب من بعيد في نجا
هذ لعمل لمتو ضع.

رضوان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
ا_و	مقدمة عامة
الفصل الأول: السياسة النقدية	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
9	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
9	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
12	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
14	لمطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
16	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي
16	المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك
18	المطلب الثاني: التحليل الكنزري والنظرية النقدية
21	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)
24	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: آلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي
27	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته
27	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
30	المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

فهرس المحتويات

31	المبحث الثاني: آليات عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية
31	المطلب الأول: آليات السياسة النقدية في علاج التضخم
33	المطلب الثاني: تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة
36	المطلب الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
39	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة قياسية حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: الجانب النظري لأسلوب شعاع الانحدار الذاتي
42	المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية
46	المطلب الثاني: النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي
50	المطلب الثالث: التكامل المشترك
53	المطلب الرابع: اختبارات السببية
59	المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
59	المطلب الأول: اختبار الاستقرار أو صفة السكون
64	المطلب الثاني: نموذج شعاع الانحدار الذاتي
68	المطلب الثالث: التحليل الدينامي للنموذج المدروس
72	خلاصة الفصل الثالث
74	خاتمة عامة
78	قائمة المراجع
84	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
14	الأهداف النهائية للسياسة النقدية: المريح السحري Kaldor	1
18	أثر تغير عرض النقود على مستوى الأسعار	2
19	الطلب على النقود عند الكلاسيك	3
20	التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز	4
70	استجابة ردة فعل MM بمقدار انحراف معياري واحد	5

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
11	الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة.	1
56	أنواع العلاقات السببية	2
59	نتائج اختبار دراسة استرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار PP و ADF	3
61	نتائج اختبار johansen للتكامل المشترك	4
62	اختبار السببية لـ granger	5
63	نتائج اختبار السببية حسب Granger بعد حذف متغير INF	6
64	درجة تأخير المسار VAR	7
65	نتائج تقدير النموذج نتائج اختبار VAR	8
66	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي النموذج	9
67	نتائج اختبار طبيعة البواقي	10
68	نتائج اختبار استقرارية النموذج	11
69	مكونات التباين للكتلة النقدية MM	12

مقدمة عامة

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
84	بيانات متغيرات النموذج	1
85	نتائج اختبار ADF للسلسلة MM في المستوى	2
85	نتائج اختبار ADF للسلسلة BIP في المستوى	3
86	نتائج اختبار ADF للسلسلة BP في المستوى	4
86	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF في المستوى	5
87	نتائج اختبار ADF للسلسلة MM في الفرق الأول	6
87	نتائج اختبار ADF للسلسلة BIP في الفرق الأول	7
88	نتائج اختبار ADF للسلسلة BP في الفرق الأول	8
88	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF في الفرق الأول	9
89	نتائج اختبار PP للسلسلة MM في المستوى	10
89	نتائج اختبار PP للسلسلة BIP في المستوى	11
90	نتائج اختبار PP للسلسلة BP في المستوى	12
90	نتائج اختبار PP للسلسلة INF في المستوى	13
91	نتائج اختبار PP للسلسلة MM في الفرق الأول	14
91	نتائج اختبار PP للسلسلة BIP في الفرق الأول	15
92	نتائج اختبار PP للسلسلة BP في الفرق الأول	16
92	نتائج اختبار PP للسلسلة INF في الفرق الأول	17

مرت الكثير من الدول على مدار التاريخ الاقتصادي بمناخ يسوده الخوف من تعرض اقتصادياتها إلى اختلالات و أزمات اقتصادية من ركود وتضخم وبطالة....الخ.

ولذلك تسارعت هذه الدول إلى إيجاد سياسات اقتصادية مناسبة لتجنب اقتصادياتها من هذه الاختلالات، والجزائر من بين الدول التي عانت من وضعية اقتصادية صعبة بداية من 1986 تتعلق باختلالات على المستوى الداخلي تمثلت في أزمات اقتصادية مرت بها لعدة أسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي، وارتباط اقتصادها العضوي بعائدات النفط والاختلال الخارجي المتمثل في وضعية ميزان المدفوعات وذلك نتيجة الأزمة التي مرت بها بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما أدى إلى انتهاج سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي إما بصفة ذاتية، أو بالاعتماد على مؤسسات مالية ودولية، بهدف تصحيح الاستقرار الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة منها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الأخرى.

وتعتبر السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن السياسة النقدية كمياً بعرض النقود أو مستوى التضخم أو حجم الإقراض أو هذه المتغيرات جميعاً وقد تم التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية منذ مدة ليست بالقصيرة ومن أبرز الأبحاث الدالة على ذلك مربع كال دور السحري الذي يجسد علاقة السياسة النقدية بكل من التضخم، البطالة، النمو، ميزان المدفوعات يظهر دور الجزائر في تبنيها للسياسات التصحيحية، والتي من بينها السياسة النقدية التي لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات وتقليص البطالة.

وللسياسة النقدية أهمية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن حالة تشغيل كامل للموارد المتاحة وتفاذي التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل نمو حقيقي.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في التأثير على كل من التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات والداخلي المتمثل في الناتج الداخلي الخام؟ وما هو حجم هذا التأثير؟

ويمكن تجزئة هذا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1 - ماذا نقصد بالسياسة النقدية؟
- 2 - إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة النقدية عامل مهم في التأثير على التوازن الاقتصادي؟
- 3- ما هو دور السياسة النقدية في الجزائر كمتغيرات تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي

الفرضيات:

نفترض الفرضيات التالية :

- 1 - متغيرات السياسة النقدية يمكن حصرها في الكتلة النقدية فقط.
- 2- متغيرات السياسة النقدية هي المتغيرات الوحيدة التي يمكن لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي (استبعاد آثار السياسات الأخرى).
- 3- حققت الجزائر خطوات مهمة في إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار من خلال منح صلاحيات أوسع لبنك الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب كما يلي:

1/ أسباب ذاتية:

وهذه الأسباب تتبع من تخصصنا، والذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية الكلية لمختلف مواضيع علم الاقتصاد، وكذا تماشياً مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك الاقتصاد كمي.

2/ أسباب موضوعية:

تعتمد هذه الأسباب على أهمية الموضوع في حد ذاته فالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي يشغلان الكثير من أصحاب القرار الاقتصادي في مختلف دول العالم، ضف إلى ذلك أن موضوع السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي واسع أو متشعب لا يمكن دراسته أو حصره في بحث أو بحثين.

جل الأبحاث التي صادفتها أثناء مطالعتنا المتواضعة وجدناها تفصل السياسة النقدية عن الاستقرار الاقتصادي.

إطار الدراسة:

1/ التحديد المكاني

لقد ارتأينا أن نركز دراستنا على الاقتصاد الجزائري أملاً أن تساهم في إثراء المكتبة الاقتصادية ولو بجزء يسير في الإجابة عن الكثير من الاستفهامات التي تشغل بال أصحاب القرار الاقتصادي.

2/ التحديد الزمني

وهذا سوف نراه في دراسة حالة الجزائر والعينة المختارة من سنوات الدراسة منذ 1990 حتى 2014.

منهج وأدوات الدراسة

عملية البحث العلمي تحتاج إلى التقيد المنهجي بالدراسة وهذا من خلال وضع بعض المناهج وأدوات البحث العلمي ولقد اعتمدنا على:

المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث بمختلف مصادرها، من كتب ودوريات ومراكز بحث محلية ودولية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام والبحث في جوانب موضوع أو السعي بالدرجة الأولى إلى:

✚ عرض بعض المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية.

✚ معرفة أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة النقدية

✚ بناء نموذج قياسي لتفسير التغيرات في كل من السياسة النقدية وميزان المدفوعات

والتضخم

أهمية البحث

تتبع أهمية موضوع دراستنا هذه من المكانة التي تتمتع بها، فعلى الصعيد النظري نجد أن التحليل الاقتصادي يولي عناية فائقة للسياسات الاقتصادية الكلية، وأراء الكثير من المدارس لاقتصادية وتباين وجهات نظرها في العديد من المشاكل الاقتصادية وكيفية حل المشاكل والأزمات الاقتصادية.

أما على الصعيد التطبيقي، فدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تؤرق الإقتصاديين في الجزائر.

صعوبات البحث

أثناء بحثنا هذا واجهنا عدة صعوبات كانت أهمها في الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال تعارض وتناقص البيانات والإحصائيات في مرات عديدة، وعدم دقتها أحيانا، وهذا ما الصعب علينا عملية بناء النموذج.

هيكل البحث

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وثلاثة فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة حيث تتضمن هذه الفصول ما يلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان **السياسة النقدية**، وهذا من خلال التعرف على الإطار النظري للسياسة النقدية وتطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني: والمعنون بـ **آلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، من خلال التعرف على الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وآليات عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

الفصل الثالث: ويحمل عنوان **دراسة قياسية حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، سيتم خلال هذا الفصل عرض الجانب النظري للاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية، وكذلك الجانب القياسي (النمذجة)

الدراسات السابقة.

1 - دراسة قام بها محمد بن بوزيان وبن عمر عبد الحق كلية الاقتصاد جامعة تلمسان تحت عنوان: "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين الأسعار والنقود في الجزائر وتونس" وكانت النتائج وجود علاقة تكامل مزامن بين النقود والأسعار في البلدين من يناير 1995 إلى ديسمبر 2001 وهذا يتوافق مع المدرسة النقدية وكانت العلاقة موجبة لكن تختلف بالنسبة للبلدين فكانت 0.25 بالنسبة للجزائر و0.002 بالنسبة لتونس.

وتتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى باستخدام الأسلوب الإحصائي القياسي بواسطة نماذج الانحدار الذاتي VAR الذي يشبه نماذج المعادلات الآتية، كما تضمنت الدراسات طريقة أنجل وغرا نجر ذات الخطوتين وطريقة "جوها نسن" العلاقة التكامل المشترك

واختبار السببية" لأنجل وغرا نجر ذات الخطوتين" ومعادلة ST - Louis ذات الشكل المختزل لتقدير الكفاءة النسبية للسياسة النقدية والمالية.

2- دراسة أجنبية قام بها حسين العمر، 2008 عن الأثر النسبي لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقود على الناتج المحلي غير النفطي في الكويت خلال المدة (1980-2002) بيانات سنوية، باستخدام نموذج VAR وثلاث متغيرات، وتشير النتائج أن الإنفاق الحكومي في الكويت أكثر فعالية من عرض النقود، مع وجود مجال للأخير للتأثير علي مجريات النشاط الاقتصادي. وتري الدراسة أنها نتيجة متوقعة بناءا على طبيعة الاقتصاد الكويتي .

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الإطار النظري للسياسة النقدية والذي يتضمن مفهوم السياسة النقدية وأدواتها، والأهداف وقنوات إبلاغها، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

يعد موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي جابت إليها الكثير من المفكرين والاقتصاديين وحتى السياسيين، لما له من أهمية كبيرة إذ من حيث وفرته أو تنظيمه أو آثاره التي يتركها على مختلف أجزاء المجتمع بمختلف جوانبه، ولقد عرفت السياسة النقدية تطورات كبيرة تتعلق أساسا بالوضع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات والتشريعات والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي، سواء بالزيادة أو النقصان، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، والتحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي، لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوى الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في زمن معين.¹

تجدر الإشارة إلى أن للسياسة النقدية معنيين أولهما يسمى بالمعنى الضيق، ويقصد بيه الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة والثاني يسمى المعنى الواسع حيث تشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية، التي تتخذها من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة، بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أو حجم وتركيب الدين العمومي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية: تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية المتمثلة في البنك

المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك

¹ - أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000 - 2009)، رسالة ماجستير، نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3

في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات المباشرة والغير مباشرة للسياسة النقدية.¹

أ- الرقابة الغير مباشرة: تتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجه الاستعمال التي يراد توجيهها إليها ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي. مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطرق غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة.

ب- الرقابة المباشرة (الكمية والنوعية):

أدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو حجم الائتمان الكلي،² وفي الحقيقة إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد دون التأثير على بقية القطاعات.³

وتتضمن وسائل الرقابة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق وتوجيه تدفق الائتمان، وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد فهي تمارس تأثير نوعيا وكميا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض ومن أهم

¹ - حمدي زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهرات للنشر، عمان، ط1، 1993، ص328.

² - جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه، اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، 2014، ص117.

³ - صبحي تادر يس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص71.

الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان: تأطير القروض، الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعلام.

ج- الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة:

الجدول رقم 1: الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة.

الرقابة المباشرة	الرقابة غير مباشرة
<ul style="list-style-type: none"> - خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال المؤشرات الواجب احترامها. - الإضرار بالمؤسسات الصغيرة وأكثر من الشركات الكبرى. - تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي. - انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف. - انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم لأغراضها المحددة لها. 	<ul style="list-style-type: none"> - حفاظ البنك المركزي على هيئته كأعلى هيئة من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية. - التسيير المحكم للائتمان كما ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية. - تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطور السوق النقدي. - تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية. - يبقى البنك المركزي بعيد عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة. - تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر وفقا لتغير ظروف السوق.

المصدر: جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق،

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، والهيكل المصرفي والمالي، والسياسات الاقتصادية والمالية الأخرى للدولة من جانب وباختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر، ويتحدد في ضوء الأهداف المختارة اتجاه السياسة النقدية وطبيعة الأدوات الواجب استخدامها والأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: اتجاهات السياسة النقدية

إن قيام السلطة النقدية بتوجيه السياسة النقدية إنما يتوقف على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين للسياسة النقدية أحدهما توسيعي والآخر تقيدي.¹

أولاً: الاتجاه التوسعي

يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم -سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار - إلا أنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري بالإضافة إلى تحقيق مستوى أعلى للتشغيل، وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.

ثانياً: الاتجاه التقيدي

إذا ما رأت السلطات النقدية أن هناك ارتفاعاً في معدل التضخم وزيادة في الأسعار. والتي تقابلها دائماً زيادة في الأجور -فإنها تعمد إلى تقييد حجم الاتفاقيات وتدفع البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك.

¹ - أسامة محمد الغولي، زينب عوض الله: اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 25.

الفرع الثاني: الأهداف النهائية

السياسة هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إدارة النقود والمصارف والبنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به والذي قد تتحدد به الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك، ولكن بشكل عام أصبح من المتعارف عليه بأن أهداف السياسة النقدية الرئيسية يمكن أن تتلخص بالأمور التالية:¹

1- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يتمثل بالحد الأدنى للبطالة.

2- استقرار الأسعار.

3- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

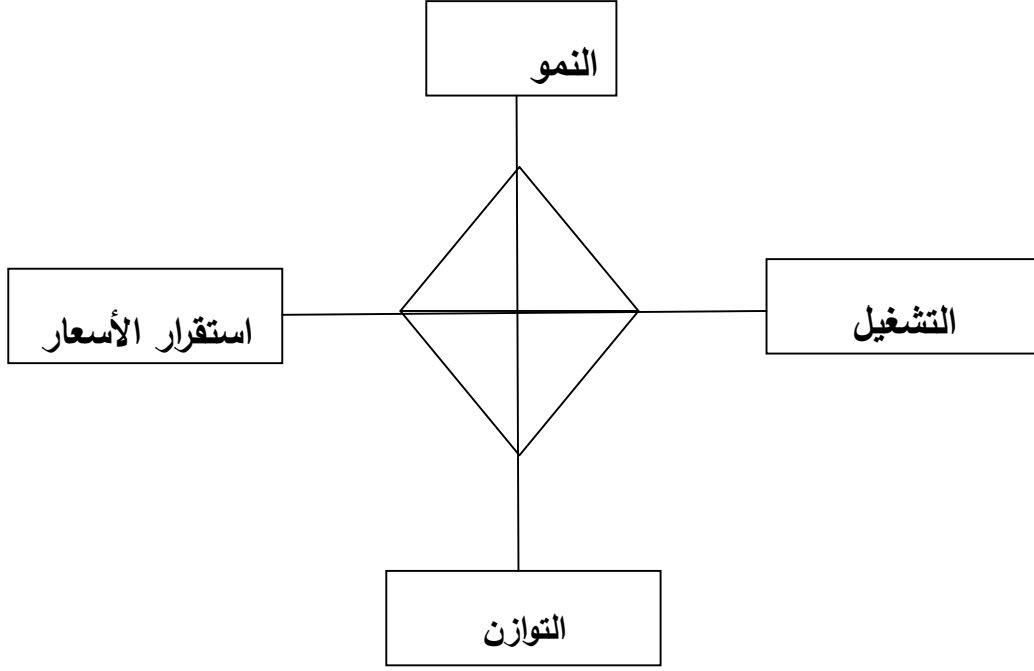
4- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بـ: المربع

السحري كالآتي.

¹ - عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير، 2007، ص28.

الشكل رقم 1: الأهداف النهائية للسياسة النقدية: المربح السحري Kaldor.



المصدر: عيسى الزاوي، اثر الإصلاحات على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية هو التعبير عن الطرق التي من خلالها يبلغ أثر أدواتها إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط وتتحصر هذه القنوات فيما يلي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات، قناة الائتمان.

أولاً: قناة سعر الفائدة: هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، كما تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الافتراض، الاستدانة)، وككل فإن تغير الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها، وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، وإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة فإنه يرفع من نسبة

إعادة التمويل،¹ وعلى الرغم من الأجهزة المعتمدة في الجزائر لتشجيع الاستثمار والتخفيض المعتبر لأسعار الفائدة الحقيقية لتحسين شروط تمويل الاقتصاد مازال عرض القرض محددًا وهكذا فإن سعر الفائدة يخلو من الفعالية في إرسال إرشادات السياسة الاقتصادية ويبدو أنه لم ينتج أي أثر إلا القليل منه على سلوك الأعوان الاقتصاديين.

ثانياً: قناة سعر الصرف: يستخدم كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمان لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف.

تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، واستعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها لاتجاه العملات التي ترتبط بها، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

ثالثاً: قناة أسعار السندات: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك نتيجة أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد يشغل عبر قناتين هما: قناة تبوين للاستثمار، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.²

1- نظرية المعامل q لتبوين: هي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال، وتسمى معامل q، فإذا رمزنا إلى القيمة السوقية بـ M وتكلفة استبدال رأس المال بـ R فإن: $q = -$. فعندما يكون q مرتفعاً ترتفع القيمة السوقية للمؤسسات مقارنة بتكلفة رأس المال و العكس صحيح.

2- أثر الثروة على الاستهلاك: يعتبر الاقتصادي فرانكو مود يقلياني، أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيراتها، ومضمون الأثر هو أن

¹ - يسعد عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية حالة الجزائر 1990-2013، رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة الشلف، 2015، ص90.

² - فدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص77.

نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري والمادي والثروات المادية. وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم وترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني، ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية.

رابعاً: قناة الائتمان: إن عدم الإنفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية لسعر الفائدة أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل السياسة النقدية جعل التفكير في قناة الائتمان والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين: قناة الإقراض المصرفي، قناة ميزانية المؤسسات.¹

1 - قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو.

2 - قناة ميزانية المؤسسات: إذ انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون في مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا من مدرسة إلى أخرى، وأحياناً نجد الاختلاف بين أصحاب الفكر أو المذهب الواحد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل

المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيكي: يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية والثانية

¹ - إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة المدينة، 2012، ص15.

بالمستوى العام للأسعار ويشد الكلاسيك في تحليلهم إلى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات التالية.¹

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي كونها وسيط للتبادل لذلك فإن دورها محايد في التأثير، وهذا التحليل العيني يستند نظريا إلى قانون سياسي وملخصه أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبتعبير نقدي الإنتاج يخلق إخفاق مساوي له، فالعرض الكلي مساوي للطلب الكلي، وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المتنوعات.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة: ويتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار.

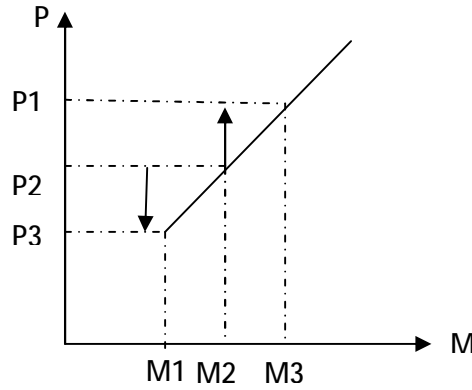
الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود: افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها: درجة كثافة السكان، تقدم شبكة النقل والمواصلات، تطور عادات المجتمع المصرفية...إلخ.

أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي: طبقا للنظرية الكمية الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة كمتغير مستغل إذ يمكن التأثير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، لهذا فإن مسؤولية السلطة النقدية التأثير على كمية النقود المعروضة، مما ينعكس على المستوى العام للأسعار والشكل التالي يوضح ذلك:²

¹ - ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995، ص300.

² - ناظم محمد الشموي، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص302.

الشكل 2: أثر تغير عرض النقود على مستوى الأسعار



المصدر: أسامة بوشريط دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم المالية، جامعة المدية، 2014، ص4.

زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من R_1 إلى R_2 وفي الانخفاض أيضا من M_1 إلى M_2 ترتب انخفاض في الأسعار من P_1 إلى P_2 . نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، فثبات الإنتاج يدل على أن المتغيرات في كمية النقود يترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي.¹ إلى جانب ذلك فقد افترض الكلاسيك أن النقود تؤدي سوى وظيفة الوسيط في التبادل وما النقود سوى ستار يتم وراءه هذا التبادل العيني.

المطلب الثاني: التحليل الكنزي والسياسة النقدية:

لقد كان المنطلق لدى كينز في مسألة النقود هو التساؤل عن دوافع الأفراد للاحتفاظ بالنقود بدلا من الأوراق المالية، وقد ذكر كينز ثلاث دوافع هي:

1 - دافع المبادلات، 2-دافع الحيلة، 3-دافع المضاربة.

¹ - أسامة بوشريط، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص6.

ويعتمد كل من دافع المبادلات والحيطة على الدخل (Y) وبعض العوامل الأخرى ويمكن أن نكتب الطلب على النقود بدافع المبادلات على الشكل التالي:¹

$$M_T = F(Y, \dots) = K_T Y$$

وأن نكتب الطلب على النقود بدافع الحيطة على الشكل التالي:

$$M_P = f(y, \dots) = K_P y$$

أي أن الطلب على النقود لغرض المبادلات والحيطة يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

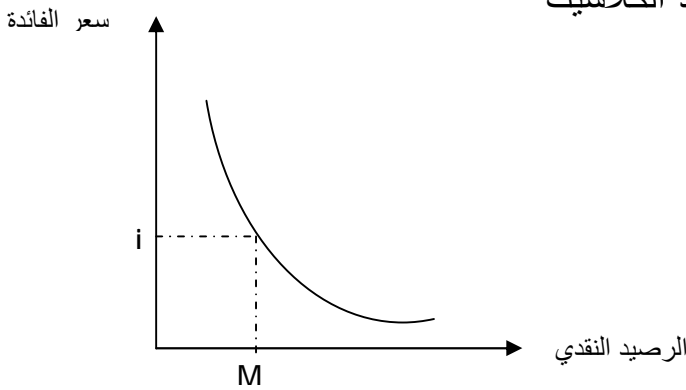
$$M_T + M_P = (K_T + K_P) y$$

وقد يتأثر هذا الطلب بمعدل الفائدة وخاصة إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة.

أما الدافع الثالث أي دافع المضاربة فيعتمد على معدل الفائدة وتكون العلاقة بينهما عكسية كما في الشكل التالي، ويمكن أن يكتب على الصيغة التالية:

$$M_S = f(I, \dots)$$

الشكل 3: الطلب على النقود عند الكلاسيك

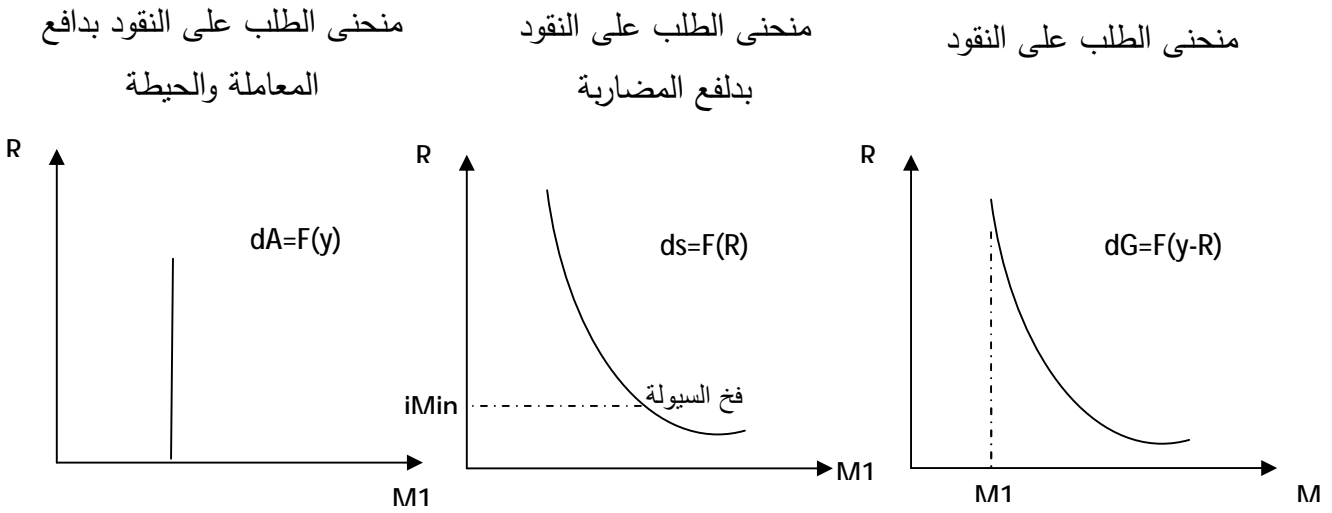


المصدر : أسامة بوشريط، مرجع سابق، ص 10

¹ - فؤاد مطاطلة، النظام المالي واصلاح أدوات السياسة النقدية، حالة تطبيقية في الجزائر، رسالة ماجستير، 1996، ص 46.

يمكن اعتبار دافعي المبادلات والحيطرة بمثابة دافع واحد هو دافع تفضيل السيولة بمعنى أن الأفراد والمستثمرين يقومون بتعديل أصولهم المالية تبعاً لنسبة مردوديتها إذ يميلون إلى الاحتفاظ بأوراق نقدية أكثر من أوراق مالية (طويلة الأجل) عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة وإلى الاحتفاظ بأوراق نقدية أقل من الأوراق المالية عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، وهو سلوك يدخل في إطار السلوك العادي لأي فرد كما يقول (J.Patat).

الشكل 4: التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز.



المصدر: بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس 2008، ص 82.

منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (M_1) يتعلق بالدخل (y)، مستقل عن سعر الفائدة يمثل بمنحنى خطي عمودي على M_1 وموازي لمحور الأحداثيات.

- منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة يتعلق بمعدل الفائدة فقط.

- منحنى الطلب الكلي على النقود ($dA=ds$) مستقل عن سعر الفائدة ومرتبب بمستوى

التحلل.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، ويرى أيضا فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة.¹

أ - فرضيات المدرسة النقدية: استغنت عن فرضيتين من فرضيات المدرسة التقليدية وهي:²

1 - فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل، لأن أزمة الكساد الكبير بينت عدم صحة هذا الافتراض.

2 - فرضية ثبات سرعة تداول النقود.

3 - واستند فريدمان في تحليله على الفرضيات التالية:

4 - إذ الكمية النقدية (عرض النقود) مستقل عن الطلب على النقود،³ أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثل السلع.

5 - الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية.⁴ ورفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الاقتصاديين.

¹ - أسامة بو شريط، مرجع سابق، ص10.

² - جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود والبنوك، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992، ص256.

³ - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، عمان، دار مجد لاوي للنشر، 1999، ص165.

² - عيسى الزاوي، مرجع سابق، ص186.

ب - عرض النقود والطلب عليها:

1- عرض النقود: هو متغير خارجيا له أثر على مستوى الأسعار ويؤثر على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي يتحكم كليا في عرض النقود. حسب فريدمان أن أي تقلبات في عرض النقود ستعود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي ويؤكد أنه من أجل الحفاظ على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة في المعروض النقدي.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة لأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات.

2- الطلب على النقود: طبقا لفريدمان فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة،¹ وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة ويمكن كتابة صيغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل التالي:²

$$M^d = F(p, r_b, r_e, \dots, \dots, \dots)$$

إذ أن M^d دالة الطلب على النقود، p مستوى العام للأسعار، r_D /عائد السندات r_e /عائد الأسهم، - /معدل التضخم المتوقع، - /الثروة، W / رأس المال البشري وغير البشري، U /الأذواق.

يمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 ص142.

² - عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص 567، 568.

النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع وزيادة درجة تحصيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

وكخلاصة القول أن النقديون يرفعون شأن السياسة النقدية ويخلون من شأن السياسة المالية، لأن السياسة النقدية المستوحاة من هذه الرؤية تسعى لتجنب التدفقات غير المنتظمة لهذه الغاية يجب على السلطات النقدية أن تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرة لسنوات عدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل.

خلاصة

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير، والثانية تعني النقود، وهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل فالأولى بداية ق19 حيث كانت السياسة محايدة على النشاط الاقتصادي يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية مع ظهور الفكر الكنزي، أصبحت السياسة النقدية أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة حيث تميزت السياسة النقدية بأهمية كبيرة من قبل النقد ويون.

تحقق السياسة النقدية الأهداف الاقتصادية من خلال وسائل يمكن التأثير بها بشكل مباشر وسريع على الأهداف الوسيطة لبلوغ الأهداف النهائية، فإذا تعلق الأمر بالأدوات فهناك أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، أما إذا تعلق الأمر بالفاعلية فالتجارب الميدانية أثبتت أن الأدوات الغير مباشرة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية مع أواخر القرن العشرين وذلك في البلدان المتقدمة أو الدول النامية.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقضاء على أسباب عدم الاستقرار و التقلبات الاقتصادية.

ففي حالة وجود استقرار اقتصادي، تكون مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي حقيقية وتكون توقعات الأعوان الاقتصاديين مبنية على أسس تقترب من الواقع إلا أن الأزمات المالية وتكاليفها الكبيرة وخاصة ما أسفرت عنه الأزمة المالية الأخيرة (أزمة 2008) جعلت عامل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتدعيم وسائل الرقابة والإشراف كركيزة أساسية من ركائز تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي والذي تضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته أما المطلب الثاني مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبعدها تأتي أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى آليات عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية يضم ثلاث مطالب: آليات السياسة في علاج التضخم تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

تبحث السياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة كل الأسباب و الظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء الكلية أو الجزئية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته.

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل هو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة النقدية وغيرها من السياسات لتحقيقهما.

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من استثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: التضخم: هو الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.¹

للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سبباً في عدم استقرار الأسعار.

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضاً قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

الفرع الثاني: البطالة: هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول و هي عبارة عن "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملاً" وتظهر في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الراج.

ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.²

الفرع الثالث: ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال

¹ - ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2013، ص 47.

² - محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 31.

فترة زمنية معينة، غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية.¹

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

الفرع الرابع: الموازنة العامة: هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة.

ويمكن القول أن الموازنة العامة ما هي إلى مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح عبارة عن ميزانية.²

ومما سبق يمكن القول أن للموازنة العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير ايجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة وهذا ما يمكن الدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تخفيف عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج صحيحة من طرف صندوق النقد الدولي.

¹ - صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013، ص 4.

² - جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 107.

الفرع الخامس: النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية بما كان أن نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالنواتج المحلي الحقيقي. النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالنواتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج. وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية.

- أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو

الضرفي.¹

المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تتوفر لدى الحكومات مجموعة السياسات تعتبر من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وإن من أهم هذه السياسات: السياسة النقدية، السياسة المالية.

الفرع الأول: السياسة النقدية

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يحقق تولية ما من التضخم واستقرار الإنتاج، فالسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموما خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي (يرد الاستثناء في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف سعر الصرف)². لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سنه

¹ - جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص 148.

² - بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009، ص 79.

تشريعات التغييرات في الضرائب والاتفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغائها، ناهيك على أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها (السلطة النقدية).

الفرع الثاني: السياسة المالية: تتمثل في استخدام الاتفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعتبر أمرا ضروريا وبذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيرا في نسب النمو، والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

المبحث الثاني: آليات عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

تهدف السياسة النقدية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي إلى خفض معدلات التضخم بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة ولتحقيق ذلك المبتغى فإن البلدان المتخافة مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: آليات السياسة النقدية في علاج التضخم.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم باعتبارها من بين الأهداف المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة النقدية وعلاج التضخم وفق برامج الإصلاح الاقتصادي.

السياسة النقدية هي تلك السياسات التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها.

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته راسماً للسياسة النقدية على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ففي ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان بهدف تحليل السيولة النقدية في التداول.¹

الفرع الثاني: التضخم وفق صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أن التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود كما يرى بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.²

الفرع الثالث: وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم.

إن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بتخفيض المطلب الكلي التي من خلالها يتم معالجة التضخم، تتمثل في السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة إذ من وجهة نظر

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ص 89.

² - إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 58.

صندوق النقد الدولي يجب العمل على كبح نمو الإنفاق العام والعمل على زيادة موارد الدولة العامة وذلك من خلال:¹

1 - سياسات ترشيد جانب النفقات العامة: تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

2 - سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبة بصفة خاصة: يمكن إيجازها زيادة أسعار مواد الطاقة، رفع معدلات الضرائب غير مباشرة.

المطلب الثاني: تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة.

يعتبر تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من أهم الأهداف التي ركز عليها صندوق النقد الدولي وقد اعتمد على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في:

1 - **ترشيد النفقات العامة:** يقصد بها تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الاتفاق والقضاء على أوجه الإسراف ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة وترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:² تحديد حجم أمثل للنفقات العامة، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات، الترخيص المسبق من السلطة التشريعية، تجنب الإسراف والتبذير.

2 - **رفع الإيرادات العامة:** تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفاتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ومن خلال ما تقدم يتضح أن الإيرادات العامة متعددة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

¹ - عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، (1990-2009) مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة 2011، ص115.

² - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990، 2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص172.

أ - إيرادات الدولة من أملاكها: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها، وتقسّم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة إلى.

- أملاك عامة: هي الأموال التي تمتلكها وتخضع لقانون العام وأحكامه ويكون غرضها المنفعة العامة.

- أملاك خاصة: هي أملاك تملكها الدولة ملكية خاصة، وتتولى بهذه الصفة إدارتها واستثماراتها.

ب - الضرائب: الضريبة هي أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة وتتمتع بمجموعة من الخصائص فتعتبر بأنها مبلغ نقدي وفريضة إلزامية دون مقابل وبصفة نهائية.

ج - القروض: تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات في حالتين الأولى عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، والثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.¹

*أساليب الدولة في زيادة الإيرادات العامة:

تسعى الدولة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال العديد من الأساليب أهمها دفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها لأن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتميز بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق، وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار ومن هنا فإن إصلاح النظام الضريبي ينطوي على:

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة.

- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات العمومية وتغيير قيمة الضرائب.

¹- مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 191.

- رفع أسعار مواد الطاقة فرض ضرائب مبيعات عامة التخفيف من بعض رسومات الاستيراد... إلخ.

كما أن إحدى السمات الأساسية للهيكلة الضريبية في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي:

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى.
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.
- تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

3- تخفيض الدعم:

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية وعلى وجه الخصوص دعم السلع التموينية الأساسية - كالكافح والدقيق - بحيث يتم إلغاء الدعم الحكومي لهذه السلع إما مرة واحدة وتدرجياً إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل ومبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ضلت تدعم العديد من السلع والخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن الأسعار الحقيقية لهذه السلع والخدمات ضلت منخفضة وقد رأى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع والخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق العام الموجه بهذه السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزايد عليها وكانت النهاية زيادة الأعباء على موازنتها العمومية بالإضافة إلى إلغاء الدعم المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة وذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق الربح.

المطلب الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.¹

ويعتبر نظام ميزان المدفوعات المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي كما أن اختلاله يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم من خلال مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية وتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، توزيع الدخل القومي، من خلال هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والعمل على تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير...إلخ.

الفرع الأول: العمل على تحرير التجارة الخارجية: يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واعتبرت التجارة الخارجية إحدى الأسباب التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للدول النامية.

ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء للدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وبصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك باتخاذ العديد من السياسات أبرزها: تخفيض الرسوم الجمركية - السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية -إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات...إلخ

¹ - عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 2002، ص 15.

الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف.

يعتبر تخفيض العملة المحلية من أهم السياسات لسعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة إلى أخرى.

أولاً: مفهوم سياسة التخفيض: هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط.¹

- ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة توفير استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ثانياً: أهمية سياسة التخفيض: إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، التأثير المباشر على ميزان المدفوعات فقد يكون في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، كما قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

الفرع الثالث: إصلاح هيكل أسعار الفائدة:

يوحي صندوق الدولي بوضع إستراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد فالإقتصاد الذي يتسم بمعدلات ضخمة مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 134.

واشرافي ملائم للأسواق المالية، أما الاقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي.

الفرع الرابع: تحرير الأسعار: يرى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية، وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من الدول النامية تدخلت في تحديد الأسعار مما أدى إلى انعكاسات سلبية مثل:¹

- تقييم أسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يسهم في تدهور الصادرات وزيادة الواردات.

- تحديد أسعار الفائدة وتعددتها، وعدم تركها تحدد وفق القوى العرض والطلب.

حيث يرى صندوق النقد الدولي أن هذه الآثار السلبية ساهمت في زيادة الاختلال الداخلي والخارجي للدول، وفي هذا الصدد يوصي الصندوق والبنك الدولي بعدم تدخل في تحديد الأسعار وتركها تتحدد وفق قوانين العرض والطلب.

ومما سبق القول أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يعتبر من أولويات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه مؤشرا هام للدلالة على الوضع الخارجي للدولة ونظرا لذلك فتمد خطي ميزات المدفوعات باهتمام من قبل الصندوق فاقترح عدة إجراءات يجب إتباعها خاصة بتحرير التجارة، وتخفيض سعر الصرف، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى إعادة توازن ميزات المدفوعات.

¹ - إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 68.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسب البطالة فضلا عن تخفيض نسبة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في ميزان العامة للدولة وذلك من خلال إتباع السياسات المثلى التي تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة بالاعتماد على صندوق الإنفاق، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن بين الدول التي كان لها تعامل مع المؤسسات المالية الدولية نجد الجزائر والتي اتخذت عدة اتفاقيات في إطار التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات.

الفصل الثالث

تمهيد

لقد تعددت الدراسات التي اهتمت ببحث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مختلف الدول باختلاف خصائصها و أنظمتها الاقتصادية، وذلك بعد أول مساهمة تقدم بها (sims) سيمسن أين بدأت تتولى البحوث والدراسات التي اهتمت بآثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إن معظم هذه الدراسات والتي اطلعنا عليها هي دراسات تعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي وخصوصا أسلوب الانحدار الذاتي للكمية الموجهة (VAR) والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الحديثة لقياس المتغيرات الاقتصادية الكلية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الي تقديم أسلوب شعاع الانحدار الذاتي من خلال المباحث

التالية:

المبحث الأول: الجانب النظري لأسلوب شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: الجانب النظري لاسلوب شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

للوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات رشيدة يجب اللجوء إلى الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار للمتغيرات والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ وذلك لتجنب النتائج المظلمة التي يتم التوصل إليها عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية، والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف مع كون (R .F.T) ذات دلالة إحصائية.

المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية.

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الكشف عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا وأهمها:

الفرع الأول - اختبار ديكي - فولار (Dikey- Fuller 1979).

تهدف اختبارات ديكي - فولار (Dikey- Fuller1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لغرض هذا الاختبار ببدء نموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $AR(1)$ والذي يكتب على الشكل التالي:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وهذا يؤدي إلى مشكلة وجود الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

واتضح أن $\phi = 1$ فإن المتغير y يكون له جذر وحدوي، ويعاني مشكلة عدم الإستقرار ويطرح y من طرفي المعادلة + = تتحصل على الصيغة التالية:¹

$$\Delta y_t = (\phi - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث $\lambda = \phi - 1$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\Delta = y - y$ ، ولأن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases}$$

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$ فإن $\Delta = \varepsilon$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفرق من الدرجة الأولى مستقرة ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: نقوم لحساب ما يسمى τ بعد تقدير الصيغ $y = \Phi y + \varepsilon$ ، بقسمة Φ على الخطأ المعياري لها أي: $\tau = \dots$.

الخطوة الثانية: لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولية، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصصا بواسطة **Dikey- Fuller**.²

الخطوة الثالثة: القرار.

- إذا كانت τ_c المحسوبة $< \tau$ الجدولية: نرفض فرضية العدم $H: \phi = 1$ أو $\lambda = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H: \phi \neq 1$ أو $\lambda \neq 0$ وبالتالي تكون السلسلة في هذه الحالة مستقرة.

¹- DICKEY.D.A,FVLLER.W.A, distribution of the estimators for autorégressive time séries witch unit root journal of the American statistical assaciaton .val.74,n366, P 431.

²- DICKEY.D.A,FVLLER.W.A,le même référence ,p432.

- إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau >$ الجدولية: نقبل فرضية العدم $H : \phi = 1$ أو $(\lambda = 0)$ ، ونرفض الفرضية البديلة $H : \phi \neq 1$ أو $(\lambda \neq 0)$ وبالتالي تكون السلسلة في هذه الحالة غير مستقرة¹ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dikey- Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\Delta y_t = (\phi - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = (\phi - 1)y_{t-1} + C + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = (\phi - 1)y_{t-1} + C + pt + \varepsilon_t$$

بوضع $\Phi = \lambda - 1$ تصبح كما يلي:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن اختبار الفرضية: $\lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H : \phi \neq 0$ مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت C في الصيغة (2) وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3) وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

إذا تحققت الفرضية $H : \phi = 1$ $(H : \lambda = 0)$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور، في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولار البسيط، فإن النموذج ε عبارة عن صدمات عشوائية.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 623.

افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولار (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولار المطور إن اختبارات ADF تتركز على الفرضية 1، $|\Phi| < 1$ وعلية التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta y_{t-j+1} + C + Pt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار AKaike أو معيار Schwar إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، حيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية Δy حيث: ¹ $\Delta y = y_t - y_{t-1}$ ، $\Delta^2 y = y_t - 2y_{t-1} + y_{t-2}$ ، إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

الفرع الثاني: اختبار فليبس وبيرون (1988).

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء حيث أعتمد philips and perron سنة 1988 نفس التوزيعات المحدودة للاختبار ADF و DF ويجري هذا الاختبار في اربع مراحل:

المرحلة 1: تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Deck - Fuller مع حساب الإحصائية المرافقة.

المرحلة 2: تقدير التباين قصير المدى: $\sigma^2 = -\sum \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}$ ، حيث ε_t تمثل البواقي

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر: مرجع سابق، ص 624.

المرحلة 3: تقدير المعامل المصحح ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة .

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{t+2}^2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 \quad \text{حيث:}$$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Neuey- Westl المقدر

$$l = 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9} \quad \text{بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:}$$

$$T^* \hat{\Phi} = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\Phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}}{\sqrt{K}}$$

المرحلة الرابعة: حساب إحصائية فليبس وبيرون

مع $\alpha = 1$ ، والذي يساوي 1 - في الحالة التقريبية عند ما تكون ε تشويش أبيض، هذه

الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كيتون . Mackinnon¹.

المطلب الثاني: النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي: VAR.

يعتبر الباحث سيمس (sims) سنة 1980 أول من جاء بنماذج (VAR) ويقترح معالجة كل المتغيرات بصفة مماثلة دون شرط إقصاء، وإدخال عامل التأخير لكل المتغيرات في كل المعادلات، وقدم طرق التحديد للشكل الهيكلي، إن شعاع الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمتها الماضية أو المؤخرة، أو القيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي إضافة إلى الحدود العشوائية².

¹ - شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 212.

² - سعيد هنتاه: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006 ، ص 144.

الفرع الأول: صيغة النموذج العام لـ (VAR).

ترتكز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من n متغيرة مرتبطة خطيا بالماضي و يمكن نمذجة الشعاع على الشكل الآتي:

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, \dots, X_{nt}) \text{ بحيث } X_t = A_0 + \sum_{t=1}^n A_t X_{t-1} + \varepsilon_t$$

الفرع الثاني: المسار VAR (P) وتحديد درجة تأخيره.

VAR (P): هو عبارة عن مسار شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة P والمكون من K متغيرة ويكتب بالشكل الآتي:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \dots + A_p X_{t-p} + \mu_t$$

شعاع بعده $(K \times K)$ ، $(\dots, \dots, \dots, \dots, \dots)$ مصفوفة المعامل ذات البعد $(K \times K)$.

: شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(K \times K)$ ويحقق الفرضيات التالية:¹

$$-E(\mu_t) = 0$$

$$-E(\mu_t \hat{V} t) = \Omega$$

$$-E(\mu_t \hat{V} s) = 0. \forall t \neq s$$

باستعمال معامل التأخير يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

¹ - يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر اسعار الاستهلاك حالة الجزائر (1880-2013)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، 2015، ص 92.

$$X_t = A_0 + A_1 L X_t + A_2 L^2 X_t + \dots + A_p L^p X_t + v_t$$

$$\Rightarrow (I_k - A_1 L - A_2 L^2 - \dots + A_p L^p) X_t = A_0 + v_t$$

$$\Rightarrow \Phi(L) X_t = A_0 + v_t \quad \text{حيث:}$$

$$\Phi(L) = I_k - A_1 L - A_2 L^2 - A_p L^p$$

يتم تحديد درجة التأخير اعتمادا على معايير إحصائية، كلها ترمي إلى تدنيه مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن أجل تحديد عدد التأخيرات الأمثل يمكن الاعتماد على معايير المعلومات المقترحة بتقدير النماذج الخطية، أين يتم تقدير مجموع من النماذج (باستخدام نفس العينة)، مع تحديد تأخيرات يتراوح بين 1 و q حيث "q" تمثل قيمة التأخير الأقصى ليتم بعد ذلك اختبار التأخير "P" الموافق لأصغر قيمة لأحد المعايير التالية:

P: معيار AKAIKE، حيث يعرف كما يلي:

$$AIC = \ln |\hat{\Omega}| + \frac{P \cdot 2N^2}{T}$$

: معيار SCHWARZ، والذي يعرف كما يلي:

$$CIC = \ln |\hat{\Omega}| + \frac{P \cdot \ln(T) \cdot N^2}{T}$$

حيث:

N: يمثل عدد المتغيرات الموجودة في النظام

: يمثل عدد المشاهدات

P: درجة التأخير

Ω : هي مصفوفة التباينات والبيانات المشتركة وبالتالي يتم الحصول عليها بعد تقدير

النموذج وحساب البواقي المقدر.

ومن حلال هذين المعيارين نختار النموذج الذي له أقل مجموع مربعات البواقي.¹

الفرع الثالث: استقرارية النموذج (VAR).

يكون المسار $VAR(p)$ مستقر إذا تحققت الشروط الآتية:

$$-E(X_t) = A_0, \forall t$$

$$-v(X_t) < \infty$$

$$-Cov(X_t, X_{t+n}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+n} - A_0)] = T_n \cdot V_t$$

عندما يكون النموذج مستقرا فإن جذور كثير الحدود المعروف من المحدد

يكون جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية.

الفرع الرابع: تقدير نموذج العام VAR.

بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة لشعاع الانحدار الذاتي وجعلها مستقرة تقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي وتحديد درجة التأخير (p) ، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لناخذ نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة p:

$$Y_t = C + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

من أجل الحصول على النموذج المقدر:

$$\hat{Y}_t = \hat{C} + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

¹ يحيواوي النذير : مرجع سبق ذكره، ص 94 .

فإننا نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على كل المعادلات المشكلة لنموذج شعاع الانحدار الذاتي مع العلم أن () تمثل لنا شعاع البواقي المقدر.¹

المطلب الثالث: التكامل المشترك.

ويمكن الكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختباري جوهانسن وجرانجر

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك.

يعرف التكامل المشترك على انه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة، ولعل هذا يعني أن بيانات السلسلة قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدي ولا كنها تكون مستقرة كمجموعة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة سلسلتان (X)، () متكاملتان من الدرجة الأولى أن تكون البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة الصفر.²

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك.

هناك العديد من الاختبارات التي يقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

2-1 - اختبار انجل - جرانجر (Engel- Granger test) .

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

الخطوة 1: نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين للتكامل المشترك:

¹ - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1980-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الجزائر، 2011-2012، ص155.

² - بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي على النمو، دراسة حالة الجزائر (1990-2011)، مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة الجزائر، 2012، ص101.

$$y_t = a + bX_t + \mu_t$$

$$y_t = a + b_1T + b_2X_t + \mu_t$$

الخطوة 2: نقوم بحساب بواقي التقدير () كما يلي:

$$\mu_t = y_t - a - bX_t$$

$$\mu_t = y_t - a - b_1T + b_2X_t$$

الخطوة 3: نقوم باختبار مدى سكون السلسلة () بتقدير إحدى الصيغتين التاليتين:

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \sum \rho_{t-j}\Delta\mu_{t-j} + \varepsilon_t$$

الخطوة 4: نحدد* المحسوبة لمقارنتها بالقيمة الحرجة من جداول P عدها خصصا كل من انجل وجرا نجر لذلك فإن كانت t المحسوبة أكبر من الحرجة نرفض فرضية العدم، وبالتالي تكون السلسلة () ساكنة، وبيانات كل من السلسلتين () و () تتصف بخاصية التكامل المشترك ومنه فان الانحدار بينهما غير زائف¹.

الفرع الثالث: اختبار جوهانسون جيسليس: johansen juselus test .

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل جرا نجر في كونه أنه يصلح في حالة العينات الصغيرة، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (j.j 1988- 19991) إجراء اختبارين هما:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 672.

أ/ اختبار الأثر Trace:

يتم اختبار فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي

العدد (q) الفرضية البديلة (r = q) وبحسب الصيغة التالية:¹

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث:

T: حجم العينة

r: عدد متجهات التكامل المشترك

إذ $\lambda \dots \dots \dots \lambda$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنفي فرضية عدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل r أي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r.

ب/ اختبار القيمة القصوى (Max)

والذي تحسب إحصائية وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{Max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r-1})$$

ويجري اختبار فرضية عدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r + 1 من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة النسبة الإمكان LR على القيمة الحرجة لمستوى معنوية معين فإننا نرفض

¹ - كنعان عبد المطلب، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد 33، 2012، ص 155.

فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.¹

المطلب الرابع : اختبارات السببية.

يعتبر مفهوم السببية من بين المفاهيم التي لقيت عناية كبيرة من المختصين في القياس الاقتصادي، خاصة منذ نهاية الستينات، لأن معرفة المتغير الذي يسبب الآخر يمكننا من صياغة سياسة اقتصادية سليمة، أضف إلى ذلك، فإن معرفة اتجاه السببية يمكننا من توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

لكن قبل التعرض إلى أهم الاختبارات الإحصائية التي اهتمت بهذا الموضوع، نرى من المفيد أولاً أن نعرض على بعض المفاهيم المتعلقة بالسببية وأشكالها.

الفرع الأول: مفهوم السببية وأشكالها:

السببية حسب مفهوم "أرسطو" تشير إلى أنه حدثاً ما يكون سبباً لحدث آخر إذا كان يشكل شرطاً ضرورياً وكافياً « Condition nécessaire et suffisante » فعلى سبيل المثال، الحدث A ينتج الحدث B، إذا كان مصادفة A تقود بنا إلى مصادفة B وذلك في ظل بقاء كل المتغيرات الأخرى على حالها « Citrus Paribus ». لاشك أن مفهوم السببية أعقد من التصور السابق الذي تعرضنا إليه، وهو ما دفع بالباحثين إلى التعمق أكثر في هذا المفهوم، فحسب الباحث « GRANGER » فإن المستقبل لا يمكن أن يؤثر في الحاضر الماضي، فإذا كان الحادث A يقع بعد الحادث B، فنقول أن الحادث A لا يمكن أن يسبب الحادث B، وفي نفس الوقت إذا كان الحادث A يقع قبل الحادث B، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون A مسبباً للحادث B. إذن، حسب الباحث « GRANGER » فإن السلسلة X_t تكون

¹ - عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو في الدولة الإسلامية ومحددات الطلب على واردات المملكة السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص24.

سببا للسلسلة Y_t ، إذا تحقق الشرط الآتي، وهو أن ماضي السلسلة X_t يحسن أو يساعد في التنبؤ بالسلسلة Y_t ، أي أن السبب يسبق النتيجة في الزمن، حيث أننا إذا قمنا بإجراء انحدار للمتغيرة Y_t على المتغيرات $(Y_{t-1}, \dots, Y_{t-p})$ و $(X_{t-1}, \dots, X_{t-p})$ واتضح لنا بأن المعلمات الخاصة بالمتغيرات $(X_{t-1}, X_{t-2}, \dots, X_{t-p})$ مساوية إلى الصفر، وذلك باللجوء إلى إحصائية t -student، فإن هذا دليل على أن المتغيرة X_t لم يؤد بنا إلى توقع أو معرفة حاضر السلسلة Y_t .

فإذا اعتبرنا أن ماضي السلسلة X_t هو كما يلي:

$$x_{t-1} = \{x_{t-1}, \dots, \dots, \dots\}$$

وماضي السلسلة Y_t هو كما يلي:

$$y_{t-1} = \{y_{t-1}, \dots, \dots, \dots\}$$

فإن Y تكون سببا للمتغيرة X خلال اللحظة t ، إذا فقط إذا كان:

$$E(x_{t-1}, y_{t-1}) \neq E(x_1/x_{t-1})$$

- كما أن Y تكون سببا للمتغيرة X حال وفور (Instantanément) اللحظة t ، إذا فقط إذا كان:

$$E(x_{t-1}, y_{t-1}) \neq E(x_1/x_{t-1}, y_{t-1})$$

- كما توجد تغذية مرتدة (متبادلة) بين المتغيرة X والمتغيرة Y ، إذا فقط إذا كانت X سببا للمتغيرة Y وفي نفس الوقت المتغيرة Y سبب المتغيرة X .
- هنالك تكافؤ أو تعادل بين المفهومين الآتيين:

1. المتغيرة X لا تسبب المتغيرة Y حال أو فور اللحظة t .

2. المتغيرة Y لا تسبب المتغيرة X حال أو فور اللحظة².

¹ - عزبي زهرة، نماذج أشعة الانحدار الذاتي وتطبيقات نموذج JS-LM، حالة الجزائر (1980-1999)، رسالة ماجستير، غير منشورة، فرع

القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 42.

² - عزبي زهرة، مرجع نفسه، ص 43.

لكن الباحث « SIMS » استنتج بأن المتغيرة X لا تكون سببا للمتغيرة Y ، إذا كان إجراء انحدار للمتغيرة X_t على المتغيرات $(X_{t-1}, X_{t-2}, \dots, X_{t-p})$ و $(Y_t, Y_{t+1}, \dots, Y_{t+p})$ يقود بنا إلى الحصول على معاملات مساوية للصفر، والتي هي مرتبطة بالمتغيرات $(Y_{t+1}, \dots, Y_{t+p})$ ، أي أن الباحث « SIMS » رأى بأن المتغيرة Y_t لا تساعدنا في التنبؤ المتعلق بالسلسلة X_t ، أي أن مفهوم السببية أصبح أكثر اتساعا من المفهوم السابق (مفهوم GRANGER) حيث أدخل عنصر المستقبل في معرفة المتغيرة التي تسبب الأخرى.

وبشكل رياضي، فإن المتغيرة X_t لا تكون سببا للمتغيرة Y_t ، إذا وفقط إذا أمكن كتابة المتغيرتين X_t و Y_t في شكل متوسطات متحركة على النحو الآتي:¹

$$\begin{pmatrix} x_t \\ y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \psi_{11}(L) & \psi_{12}(L) \\ 0 & \psi_{22}(L) \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a_t \\ b_t \end{pmatrix}$$

حيث أن: a_t ، b_t تشكل لنا اضطرابا أبيض كما أن:

$$E \begin{pmatrix} a_t \\ b_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0 \\ 0 \end{pmatrix}, \quad E \begin{pmatrix} a_t \\ b_t \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a_s \\ b_s \end{pmatrix} = \begin{cases} I_2, & \text{if } t = s \\ 0, & \text{if } t \neq s \end{cases}$$

أما عن العلاقات السببية الممكن حدوثها بين المتغيرتين X و Y ، فإننا نستطيع أن نميز ثمانية حالات ممكنة، وذلك بالاستناد إلى الحوادث التالية:

1. X سبب للمتغيرة Y .
2. Y سبب للمتغيرة X .
3. توجد سببية فورية (instantanée) بين المتغيرتين X و Y .

- كما أن (x, y, z) تمثل لنا الحالات التالية:

$$x = 1 ; \text{ if } Y \text{ سبب ل } X$$

$$x = 0 ; \text{ غير ذلك}$$

¹ GRANGER C. W.J, Investigating Causal Relation by Econometric Models and Cross-Spectral Methods *Econometrica*, Vol 37, 1969, p 424.

$y = 1$; if : X سبب ل Y

غير ذلك ; $y = 0$

وجود سببية فورية : $z = 1$; if

غير ذلك : $z = 0$

إذن، يمكننا تشكيل الجدول الآتي، والذي يمثل أنواع العلاقات السببية الممكن حدوثها بين المتغيرتين X و Y.¹

الجدول (2): أنواع العلاقات السببية .

الاتجاه السببية	(x, y, z)	الحالات الممكنة
(X Y) لا يوجد اتجاه	(0,0,0)	عدم وجود سببية بين X و Y
(X - Y)	(0,0,1)	توجد سببية فورية فقط
(X → Y)	(1,0,0)	سببية في اتجاه واحد، غير فورية، من X نحو Y
(X ⇒ Y)	(1,0,1)	سببية في اتجاه واحد وفورية، من X نحو Y
(Y → X)	(0,1,0)	سببية في اتجاه واحد، غير فورية، من Y نحو X.
(Y ⇒ X)	(0,1,1)	سببية في اتجاه واحد وفورية، من Y نحو X
(X ↔ Y)	(1,1,0)	تغذية مرتدة غير فورية
(X ⇔ Y)	(1,1,1)	تغذية مرتدة، فورية

المصدر: PIERCE.D.A. and HAUGH.L.D, causality in temporal system

Characterization and survey, journal of econometrics, vol5, 1977, P 268

¹ GRANGER C. W.J, le même reference,p425.

إذن، وبعد أن تعرضنا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالسببية وأشكالها، سننتقل الآن إلى أهم الاختبارات الإحصائية التي اهتمت بهذا المفهوم.

الفرع الثاني: اختبار السببية حسب مفهوم غرانجر (GRANGER) 1969:

يستخدم اختبار « GRANGER » للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة (Feed back) أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها، وذلك في حالة وجود السلاسل الزمنية، فمن بين المشاكل التي تتطوي عليها هذه الأخيرة، هو وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي يتم إدراج المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغير مفسر في علاقة السببية المراد دراستها، إضافة إلى المتغيرات التفسيرية المؤخرة، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن، وللقيام بهذا الاختبار فإننا سنتبع الخطوات الآتية:¹

أ: لنعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المكون من المتغيرتين Y_{1t} ، Y_{2t} ودرجة التأخير هي p ، أي أن:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

حيث أن: a_0 ، a_i^1 ، a_i^2 ، b_i^1 ، b_i^2 ، $(i = 1, 2, \dots, p)$ هي معالم النموذج.

ب: المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t} ، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

المتغيرة Y_{1t} لا تسبب المتغيرة Y_{2t} ، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

¹ SIMS. C.A. « Money, Income and Causality », American Economic Review, Vol 62, 1972, P 542.

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغيرة Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2T} وفي نفس الوقت Y_{2T} تسبب المتغيرة Y_{1t} ، فإنه بإمكاننا القول أنه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية (علاقة تبادلية).¹

ج: من أجل اختبار الفرضيات السابقة، فإنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر، أو من خلال نسبة أعظم احتمال.

∅ نقدر النموذج المقيد:

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \varepsilon_{1t}$$

أي أن المتغيرة Y_{2T} لا تسبب المتغيرة Y_{1t} ، بعد تقدير النموذج (30)، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي المقيدة ولتكن: RSS_1 .

∅ نقدر النموذج الحر:

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{2t-i} + \varepsilon_{2t}$$

بعد تقدير النموذج، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي الحرة ولتكن: RSS_2 .

$$\text{∅} \text{ نشكل إحصائية فيشر والمعرفة كما يلي: } = \frac{\quad}{\quad}$$

حيث N : عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج.

T : عدد المشاهدات (حجم العينة).

ثم نقارنها مع F الجدولة عند مستوى معنوية 1% أو 5% ودرجة حرية p للبسط $(T - N_p - 1)$ للمقام. فإذا كانت F^C أكبر من F الجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة Y_{2T}

¹ SIMS. C.A. référence déjà été mentionné, P 542.

تسبب المتغيرة Y_{1t} ، وفي حالة العكس، أي عندما تكون F^c أقل من F المجدولة فإن المتغيرة Y_{2T} لا تسبب المتغيرة Y_{1t} ، نكرر نفس الخطوات السابقة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرة Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2T} ¹.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يهدف هذا المبحث إلى معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك، والسببية بين المتغيرات وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي وتحليل التباين ودوال الاستجابة.

المطلب الأول: اختبار الاستقرارية أو صفة السكون.

سنقوم بإجراء اختبار استقرار السلاسل محل الدراسة عن طريق اختباري ديكي - فولر المطور واختبار فليببيس بيرون.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار ADF و PP.

PP			ADF			المتغيرات
القرار	عند الفرق الأول	عند المستوى	القرار	عند الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	(- 3.41)	(2 .24)	I(1)	(- 3.43)	(- 3.08)	MM
I(1)	(- 6.54)	(- 1.59)	I(1)	(- 3.03)	(- 3.02)	
I(1)	(- 5.23)	(- 1.16)	I(1)	(- 4.27)	(- 1.31)	BIP

¹ PICALET. E, FRANCOIS. J. J, Mesure des Associations Phénoménales et Causalité en Macro-Econométrie, Paris ,Université dauphine, 2003.

I(1)	(- 5.99)	(- 1.82)	I(1)	(- 4.70)	(- 1.90)	BP
PP=- 3.24			ADF= - 3,62			القيمة الحرجة عند 5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق من 2 إلى 17.

- من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية (الدرجة) لجميع متغيرات الدراسة BP، BIP، INF، MM عند المستوى سواء باستخدام اختبار Dickey-Fuller المطور، أو استخدام اختبار Phillips-Perron وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر للوحدة عند درجة المعنوية 5%.

أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى، في حين أننا نجدها مستقرة في الفرق الأول، لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية لجميع السلاسل محل الدراسة. وما يعزز هذه النتائج أكثر هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5% في المستوى لجميع المتغيرات من خلال هذين الاختبارين ADF، PP.

كما يبين جدول اختبار الاستقرار من خلال ADF و PP أن قيم الاحتمال الحرج أقل من 5% عند الفرق الأول لجميع المتغيرات. إذن نستنتج مما سبق أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن johansen.

عند إجرائنا لاختبار التكامل المتزامن لـ JOHANSEN تحصلنا على النتائج التالية

والموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (4): نتائج اختبار johansen للتكامل المشترك.

Date: 04/30/17 Time: 09:59
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: BIP MM INF BP
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.578567	38.52874	47.85613	0.2795
At most 1	0.332725	18.65456	29.79707	0.5179
At most 2	0.305511	9.349855	15.49471	0.3340
At most 3	0.041070	0.964550	3.841466	0.3260

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.578567	19.87418	27.58434	0.3499
At most 1	0.332725	9.304706	21.13162	0.8071
At most 2	0.305511	8.385306	14.26460	0.3409
At most 3	0.041070	0.964550	3.841466	0.3260

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews9).

2-1) اختبار الأثر:

من خلال اختبار الأثر لاحتضنا أن قيمة الأثر الإحصائي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول انه لا وجود للتكامل المشترك للمتغيرات.

2-2) اختبار القيمة الذاتية العظمى:

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة الذاتية العظمى اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول انه لا وجود للتكامل المشترك بين المتغيرات.

ومن خلال هذين الاختبارين نستنتج انه لا توجد أي علاقة للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات أي أن أحسن نموذج لتمثيل هذه المتغيرات هو نموذج VAR.

الفرع الثالث: اختبار السببية (granger):

اختبار السببية حسب granger على كل الثنائيات الممكنة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): اختبار السببية لـ granger.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/30/17 Time: 10:02			
Sample: 1990 2014			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MM does not Granger Cause BIP BIP does not Granger Cause MM	22	0.28033 10.6502	0.8388 0.0005
INF does not Granger Cause BIP BIP does not Granger Cause INF	22	0.23530 0.19347	0.8704 0.8992
BP does not Granger Cause BIP BIP does not Granger Cause BP	22	3.39057 2.80837	0.0459 0.0753
INF does not Granger Cause MM MM does not Granger Cause INF	22	0.09031 0.22426	0.9643 0.8780
BP does not Granger Cause MM MM does not Granger Cause BP	22	3.56385 1.30134	0.0398 0.3105
BP does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause BP	22	0.61132 0.58045	0.6180 0.6368

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews 9).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن MM لا تسبب أي متغيرة في حين أن PIB و BP يسببان MM عند مستوى معنوية 5% وأن BP يسبب PIB والعكس غير صحيح.

مع العلم أن INF لا يسبب ولا يتسبب أي انه يمكننا أن نحذفه من النموذج المدروس.

عند حذفنا للمتغير INF من النموذج درسنا السببية فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار السببية حسب Granger بعد حذف متغيرة INF.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/30/17 Time: 10:05			
Sample: 1990 2014			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MM does not Granger Cause BIP	22	0.28033	0.8388
BIP does not Granger Cause MM		10.6502	0.0005
BP does not Granger Cause BIP	22	3.39057	0.0459
BIP does not Granger Cause BP		2.80837	0.0753
BP does not Granger Cause MM	22	3.56385	0.0398
MM does not Granger Cause BP		1.30134	0.3105

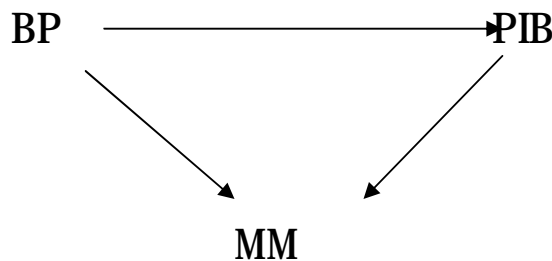
المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كلا من BP و PIB يسببان MM عند مستوى معنوية

5%، مع العلم أن MM لا يسبب أيًا من المتغيرين، كما نلاحظ أيضا أن BP يسبب PIB

و العكس غير صحيح.

لدينا الشكل التالي يوضح لنا علاقات السببية الممكنة بالنموذج .



المطلب لثاني: نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

بعد أن قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة لشعاع الانحدار الذاتي وجعل هذه الأخيرة مستقرة في الفرق الأول، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي تقدير نموذج VAR وتحديد درجة تأخيره.

الفرع الأول: تحديد درجة التأخير ف ينموذج VAR .

من خلال هذا الاختبار تتحدد لنا درجة التأخير المثلي التي تساعدنا في بناء نموذج صحيح ومقبول اقتصادي إحصائياً و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (7): يوضح درجة تأخير المسار VAR.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-484.1540	NA	5.01e+14	42.36122	42.50933	42.39847
1	-406.2241	128.7539*	1.26e+12*	36.36731*	36.95974*	36.51630*
2	-400.0590	8.577502	1.70e+12	36.61382	37.65058	36.87457

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من LR (المعقولية العظمي) و FPE (توقع الأخطاء النهائي) واختبار AIC، SC، HQ يأخذون اقل قيمة في الفجوة الأولى، أي أن أفضل تقدير للنموذج يكون عند الفجوة الأولى.

الفرع الثاني: تقدير النموذج VAR.

ترتكز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR علي فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من n متغيرة مرتبطة خطيا بالماضي وقد بنينا هذا الاختبار علي أن السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة من نفس الدرجة، أي الفرق الأول والفجوة الأولى هي المثلى للتأخير والجدول الموالي يبين نتائج تقدير النموذج .

الجدول رقم (8): نتائج تقدير النموذج VAR.

Vector Autoregression Estimates			
Date: 04/30/17 Time: 19:25			
Sample (adjusted): 1991 2014			
Included observations: 24 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	MM	BIP	BP
MM(-1)	0.963262 (0.15907) [6.05554]	0.450393 (0.45383) [0.99244]	-0.003079 (0.00530) [-0.58094]
BIP(-1)	0.118124 (0.12291) [0.96106]	0.711736 (0.35066) [2.02971]	0.002207 (0.00410) [0.53878]
BP(-1)	-1.182138 (10.7952) [-0.10951]	20.01488 (30.7983) [0.64987]	0.543625 (0.35973) [1.51120]
C	0.389051 (106.665) [0.00365]	534.9585 (304.311) [1.75793]	1.558176 (3.55442) [0.43838]
R-squared	0.996043	0.981887	0.440267
Adj. R-squared	0.995450	0.979171	0.356307
Sum sq. resids	1442593.	11741891	1601.915
S.E. equation	268.5697	766.2210	8.949624
F-statistic	1678.308	361.4022	5.243782
Log likelihood	-166.1013	-191.2620	-84.46534
Akaike AIC	14.17511	16.27183	7.372112
Schwarz SC	14.37145	16.46817	7.568454
Mean dependent	4336.348	6613.627	6.935000
S.D. dependent	3981.534	5309.031	11.15490
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.78E+11	
Determinant resid covariance		3.92E+11	
Log likelihood		-422.5087	
Akaike information criterion		36.20906	
Schwarz criterion		36.79808	

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي: $R^2 = 0.996$ و $\bar{R}^2 = 0.9954$ أي، أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية تقدر ب: 99.54% والباقي لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

قيمتا معياري كل من AIC و SC تأخذان القيمتان 14.17 و 14.37 علي التوالي:

قيمة فيشر المحسوبة، $F\text{-Stat} = 1678.30$ وهي اكبر من القيمة الجدولية $19.4 =$

أي أن النموذج ذو معنوية إحصائية كلية (معنوية كل النموذج).

الفرع الثالث: اختبارات صلاحية النموذج المقدر لشعاع الانحدار الذاتي VAR.

3-1 اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي عند التأخير الثالث.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي النموذج.

Lags	LM-Stat	Prob
1	8.069965	0.5271
2	14.34080	0.1107
3	25.41583	0.0025

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي غير معنوي في الفجوة الأولى لان $0.52 < 0.05$ ، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي .

3-2 اختبار طبيعية البواقي.

يكشف هذا الاختبار عن ما إذا كانت البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً أو لا، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار طبيعية البواقي.

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal				
Date: 04/25/17 Time: 02:47				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 24				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.215484	0.185733	1	0.6665
2	-0.306097	0.374782	1	0.5404
3	-0.126589	0.064099	1	0.8001
Joint		0.624614	3	0.8908
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	5.269504	5.150649	1	0.0232
2	3.677823	0.459444	1	0.4979
3	2.017187	0.965920	1	0.3257
Joint		6.576013	3	0.0867
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	5.336382	2	0.0694	
2	0.834225	2	0.6589	
3	1.030020	2	0.5975	
Joint	7.200627	6	0.3027	

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن سلسلة البواقي متناظرة، لأن قيم المحسوبة أقل من الجدولة كما أن الاحتمالات الحرجة أكبر من 0.05 وهذا من خلال اختبار skewness. ومن خلال الجدول أيضاً تبين أن هناك تسطحاً طبيعياً في سلسلة البواقي لأن قيم المحسوبة أقل من الجدولة، كما أن الاحتمالات الحرجة أكبر من 0.05 بالنسبة لـ 2 و 3 وهذا من خلال اختبار kurtosis.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة، كما أن الاحتمالات الحرجة أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا من خلال اختبار JB.

3-3: إختبار إستقرارية النموذج.

للتأكد من مدى إستقرارية النموذج نقوم بتطبيق إختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقاً لهذا الإختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد. والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار استقرارية النموذج

Root	Modulus
1.096081	1.096081
0.785488	0.785488
0.337054	0.337054

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل حدود الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي (1) مستقر.

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للنموذج المدروس.

بعد التأكد من مدى صلاحية النموذج وملائمته للتعبير عن التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المتغيرات المدروسة، وكذا خلوه من المشاكل الإحصائية (الارتباط الذاتي، عدم

الاستقرارية، التوزيع الطبيعي للبقاقي)، فإنه يمكن إستخدامه لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال أدوات التحليل الخاصة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي (تحليل الصدمات، تحليل تباين الخطأ)، التي يتم اللجوء إليها خاصة في ظل صعوبة التفسير الفردي لمعلمات النموذج المقدر.

الفرع الأول: تحليل التباين.

تعمل هذه الطريقة علي تجزئة تباين الخطأ في كل متغير إلي أجزاءه التي تعود إلي كل متغيرة من النموذج، بمعنى أن مقدار التنبؤ يعود إلي خطأ التنبؤ نفسه والي خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى.

الجدول رقم(12): مكونات التباين للكتلة النقدية MM.

Variance Decomposition of MM:				
Period	S.E.	MM	BIP	BP
1	268.5697	100.0000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	386.6535	95.62733 (9.00984)	4.357582 (6.09940)	0.015093 (3.72276)
3	500.7327	87.97925 (15.1221)	12.00956 (13.5545)	0.011187 (3.29050)
4	623.0919	79.71631 (20.8010)	20.23751 (20.2158)	0.046183 (3.92279)
5	756.3969	72.23476 (24.6196)	27.64616 (24.5933)	0.119082 (4.77455)
6	901.1584	65.95962 (27.0297)	33.83038 (27.2018)	0.209998 (5.50507)
7	1057.584	60.86515 (28.5871)	38.83159 (28.7507)	0.303257 (6.06774)
8	1226.069	56.77871 (29.6900)	42.83088 (29.7378)	0.390408 (6.49132)
9	1407.292	53.50849 (30.5390)	46.02354 (30.4235)	0.467966 (6.80994)
10	1602.215	50.88593 (31.2297)	48.57892 (30.9369)	0.535147 (7.05104)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 9).

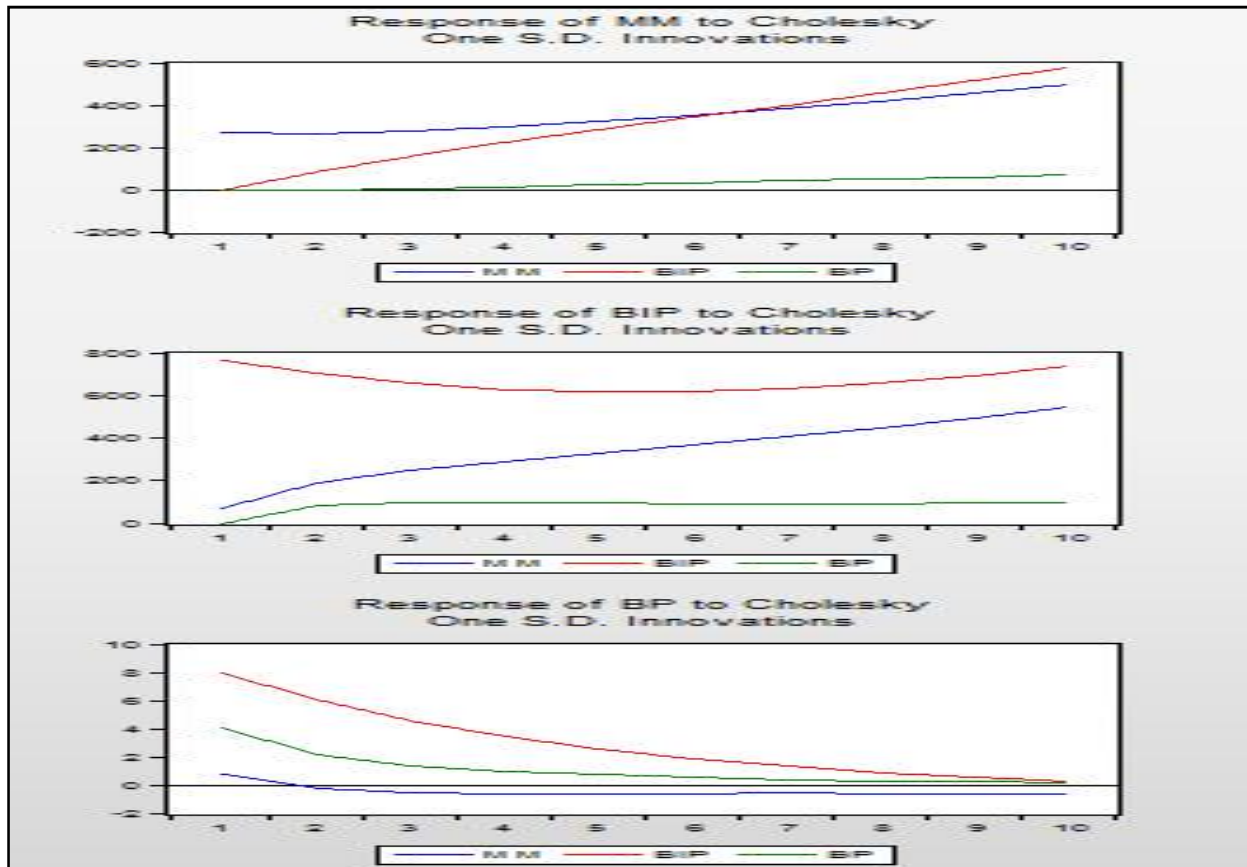
من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أنه في الفترة الثانية عند حدوث صدمة في BIP 4.35 % تحدث هناك استجابة ب 95.62 % وتستمر هذه الصدمات في التزايد حتى الفترة العاشرة مقابل استجابات متناقصة في الكتلة النقدية لنفس الفترة أما فيما

يخص علاقة ميزان المدفوعات بالكتلة النقدية فتأثير الصدمات اضعف نوعا ما، ويظهر ذلك في الفترة الثانية، إذ في المقابل صدمة في ميزان المدفوعات مقدارها 1% يؤدي إلى استجابة فورية بـ 95% في الكتلة النقدية، وبتزايد هذا التأثير بنسبة ضعيفة ليبلغ أقصاه في الفترة العاشرة 5.3% مقابل استجابة مقدارها 50.88% في الكتلة النقدية.

الفرع الثاني: دوال الاستجابة

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني الذي تتعرض له مختلف المتغيرات وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لمختلف الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابة لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (5): يوضح استجابة ردة فعل MM بمقدار انحراف معياري واحد.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 9).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي :

عند حدوث صدمة في السنة الأولى بالنسبة إلي MM لم يتأثر كل من المتغيرين الآخرين BP،PIB، أما من السنة الثانية حتى السنة العاشرة نلاحظ أن هناك استجابة موجبة لكلا المتغيرين.

خلاصة

هدف هذا الفصل إلى قياس العلاقة بين السياسة النقدية من خلال الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال معدل التضخم، النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام والاستقرار الخارجي متمثلا في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ولتحقيق هذا الغرض تطرقنا إلى الطرح التجريبي المجسد عن طريق استخدامنا لنماذج شعاع الانحدار الذاتي ()، بإعتبارها من بين أهم النماذج الديناميكية التي تستخدم في قياس وتحليل العلاقات المحتمل وجودها بين المتغيرات، وذلك من خلال أدوات التحليل الخاصة بها (تحليل السببية، تحليل الصدمات، تحليل التباين)، بالإضافة إلى أنها تمكننا من الكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة بين المتغيرات موضوع الدراسة في الأجل الطويل (التكامل المشترك) وقد حاولنا من خلال تحليلنا لمختلف النتائج المتحصل عليها إظهار وتكميم العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام والاستقرار الخارجي متمثلا في ميزان المدفوعات و معدل التضخم، حيث جاءت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد تسري من الناتج الداخلي الخام إلى الكتلة النقدية
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد تسري من ميزان المدفوعات إلى الكتلة النقدية
- معدل التضخم ليس له أي علاقة سببية مع أي متغير آخر، ولهذا تم حذفه
- الناتج الداخلي الخام: علاقته طردية بالكتلة النقدية بمفهومها الواسع وذلك لان هذه الأخيرة إذا ارتفعت يزيد الطلب الكلي والطلب الاستثماري خاصة وهو ما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي بمستويات موجبة.

- ميزان المدفوعات: قد تؤثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات بصفة طبيعية إيجابا ذلك أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر تخضع إلى أسعار النفط وظروف السوق البترولية هذا ما يعني ضعف الارتباط بينهما نظريا.

خاتمة عامة

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة أهداف تتعلق بالتشغيل الكامل، واستقرار الأسعار وحفز معدلات النمو والتوازن ميزان المدفوعات، تعتبر من إحدى سياسات إدارة الطلب، وتختص بجانب النقد والائتمان ويشرف عليها البنك المركزي، الذي يعتبر المسؤول الأول في صياغة هذه السياسة وتنفيذها حسب درجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

كما تهتم الدولة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يرمي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية السابقة الذكر، وربما قد ينشأ تعارض في تحقيق الأهداف مجتمعة، إذ قد يتحقق هدف أو هدفين على حساب آخر، وهذا ما نتج عنه جدول فكري بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، والتي تذهب كل مدرسة إلى تحقيق هدف معين وإتباع سياسة معينة ونرى في ذلك السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولقد احتوى هذا البحث على ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى السياسة النقدية عموماً، حيث قدمنا عدة مفاهيم للسياسة النقدية، تختلف في الظاهر لكن تتفق في كونها السياسة التي تعني بالتأثير على عرض النقد بأحداث التوسع والانكماش فيه حسب الطرف الاقتصادي السائد، مستعملة في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أما في الفصل الثاني، فقد تطرقنا إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته، مؤشرات، ثم ركزنا الدراسة في دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على البطالة، النمو الاقتصادي، التضخم ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الموازنة العامة.

أما الفصل الثالث، فقد تطرقنا إلى الدراسة القياسية أي نمذجة المتغيرات الفترة (1990 - 2014) فتحصلنا على ما يلي:

- أن أحسن نموذج لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وذلك من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

كما أن اختبار غرانجر للسببية أثبت أن الناتج الداخلي الخام، وميزان المدفوعات يسببان الكتلة النقدية، وهذه العلاقة في اتجاه واحد، في حين أن التضخم لا يسبب أي متغير من هذه المتغيرات عند الفجوة الثالثة، ولهذا تم حذفه من النموذج.

من الناحية الاقتصادية:

الناتج الداخلي الخام علاقته طردية مع الكتلة النقدية، ذلك لأن هذه الأخيرة إذ ارتفعت يزيد الطلب الكلي والطلب الاستثماري خاصة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لمستويات موجبة كما ذكرنا من خلاصة الفصل الثالث.

ميزان المدفوعات: تؤثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات بصفة طفيفة نوعا ما، مقارنة مع تأثيرها على النمو الاقتصادي، من خلال الناتج الداخلي الخام، وهذا التأثير ايجابي لأن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر تخضع بدرجة كثيرة إلى أسعار النفط وظروف السوق السائدة له، وهذا ما يعني ضعف الارتباط بينهما نظرا كما ذكرنا سابقا.

نتائج الدراسة

- لا يمكن حصر مكونات السياسة النقدية في الكتلة النقدية بنسبة 100% وإنما متغير الكتلة النقدية هو العامل الرئيسي والأساسي للسياسة النقدية.

- متغيرات السياسة النقدية ليست هي المتغيرات الوحيدة التي يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإنما تلعب دورا كبيرا، ومهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأنه لا يمكن فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية بصفة نهائية.

- حققت الجزائر بعض الخطوات في إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال صلاحيات أوسع لبنك الجزائر، كتسهيلات منح قروض الاستثمار من طرف هذا الأخير.

التوصيات والمقترحات

- حتى يتم تفعيل دور السياسة النقدية أكثر من الاقتصاد الجزائري ومحاولة القضاء على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نقترح ما يلي:
- إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض عن الأهداف التي رسمتها.
 - تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة أداة السوق المفتوح.
 - العمل على تفعيل السوق المالية لضمان تعبئة الموارد المالية، وتقديمها لتمويل الاستثمارات المختلفة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

1. أسامة محمد الفول، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة 2005.
2. جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1992.
3. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود والبنوك، القاهرة دار النهضة العربية 1992.
4. حمدي زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهرات للنشر، عمان، 1993.
5. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع الأردن، 2012.
6. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
7. صبحي تاقدريس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
8. ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، إسكندرية، 2000.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

11. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية، القاهرة، 2003.
12. عرفات تقني الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان 2002.
13. عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990.
14. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن، 2010.
15. ناظم محمد ثوري أشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق 1995.
16. نزار سعد الدين لعيسى، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

ب - الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أسامة بشريط، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر. رسالة ماجستير، العلوم المالية، جامعة المدية، 2004.
2. إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 2000 - 2010، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2012.
3. أيكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000 - 2009، رسالة ماجستير، نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2000.

4. إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
5. بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي على النمو حالة الجزائر (1990 - 2011)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.
6. بن الدين محمد الأمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009.
7. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008.
8. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 2014، 3.
9. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990 - 2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.
10. سعيدتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006.
11. صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.
12. عبد الجليل شريف، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2011.

13. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2012.

14. عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007.

15. غريبي الزهرة، نماذج أشعة الانحدار الذاتي وتطبيقات نموذج IS-LM بحالة الجزائر 1980-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001.

16. فؤاد مطاطة النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.

17. يحيوي النذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك حالة الجزائر (1980-2013)، جامعة بومرداس، 2015.

18. يسعد عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية حالة الجزائر 1990-2013، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف 2015.

ج - المجالات :

1. عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات علي النمو في الدول الإسلامية ومحددات الطلب علي واردات المملكة السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
2. كنعان عبد المطلب، دراسة مقارنة في طرق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-SIMS. C.A. « Money, Income and Causality », American Economic Review

2-PICAVET. E, FRANCOIS. J. J, Mesure des Associations Phénoménales et Causalité en Macro-Econométrie
Paris ,Université dauphine

3-GRANGER C. W.J, Investigating Causal Relation by Econometric Models and Cross-Spectral Methods
Econometrica

4-DICKEY.D.A,FVLLER.W.A, distribution of the estimators for autorégressive time séries witch unit root journal of the American statistical assaciaton

5-PIERCE.D.A. and HAUGH.L.D, causality in temporal system
Characterization and survey, journal of econometrics

الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
84	بيانات متغيرات النموذج	1
85	نتائج اختبار ADF للسلسلة MM في المستوى	2
85	نتائج اختبار ADF للسلسلة BIP في المستوى	3
86	نتائج اختبار ADF للسلسلة BP في المستوى	4
86	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF في المستوى	5
87	نتائج اختبار ADF للسلسلة MM في الفرق الأول	6
87	نتائج اختبار ADF للسلسلة BIP في الفرق الأول	7
88	نتائج اختبار ADF للسلسلة BP في الفرق الأول	8
88	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF في الفرق الأول	9
89	نتائج اختبار PP للسلسلة MM في المستوى	10
89	نتائج اختبار PP للسلسلة BIP في المستوى	11
90	نتائج اختبار PP للسلسلة BP في المستوى	12
90	نتائج اختبار PP للسلسلة INF في المستوى	13
91	نتائج اختبار PP للسلسلة MM في الفرق الأول	14
91	نتائج اختبار PP للسلسلة BIP في الفرق الأول	15
92	نتائج اختبار PP للسلسلة BP في الفرق الأول	16
92	نتائج اختبار PP للسلسلة INF في الفرق الأول	17

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين السياسة النقدية من خلال الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كالنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام وميزان المدفوعات، والتضخم.

- ولقد أظهرت نتائج بحثنا بأن الناتج الداخلي الخام له علاقة طردية مع الكتلة النقدية.

- ميزان المدفوعات له تأثير لكن هذا التأثير ضعيف مقارنة مع الناتج الداخلي الخام على الكتلة النقدية.

- التضخم ليس له علاقة بالكتلة النقدية خلال فترة الدراسة لأن ليس له معنوية إحصائية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية - الاستقرار الاقتصادي - متجه الانحدار الذاتي VAR.

Abstract:

This study is concerned with the role of monetary policy in achieving economic stability during the period from 1990 to 2014, in order to determine the relationship between monetary policy through the monetary mass in the broad sense and some indicators of economic stability, such as economic growth expressed in the internal raw product and the balance of payments and inflation.

-The results of our research showed that the GDP has a direct correlation with the monetary mass.

-The balance of payments has an effect but this effect is weak compared with the gross domestic product on the monetary mass.

-Inflation has nothing to do with the monetary mass during the study period because it has no statistical significance.

Key words: monetary policy, economic stability, vector eurer correction var.